مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٧) العدد (٢) ٢٠٢٣
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (٧) No. (٢) ٢٠٢٣

دراسة تحليلية للتجربة الصينية في تنمية الصادرات

الدكتورة رولا غازي اسماعيل*

الدكتور دريد العيسى**

رانيا محجازي ***

(تاريخ الإيداع 10/25/ 2022 – تاريخ النشر 4/24/ 2023)

□ ملخّص □

نما اقتصاد الصين بصورة لافتة وعلى نحو سريع من عام ١٩٧٨ عندما اطلقت استراتيجية الاصلاح والانفتاح وهي حالياً ثاني أكبر اقتصاد في العالم وأكبر مصدر فيه وكان لتوسع الصين تأثير ايجابي على النمو العالمي الذي زاد في حجمه ومداه على حد سواء .

تأتي أهمية البحث من خلال دراسة التجربة الصينية في تنمية الصادرات التي قادت الصين لتبوء المراتب الأولى عالمياً في حجم التجارة الخارجية ، و دراسة العوامل التي جعلتها قوة عظمى تنافس الدول الكبرى عالمياً.

هدف البحث لدراسة المراحل التي مرت بها عملية الاصلاح الاقتصادي في الصين وتطور التجارة الخارجية والميزان التجاري الصيني بالإضافة إلى دراسة أثر الصادرات الصينية على معدل النمو الاقتصادي الصيني.

توصل البحث إلى نتائج عديدة منها أن هناك عوامل ساهمت في نجاح التجربة الصينية تمثلت بالإستراتيجية الصينية التي اخذت عل عاتقها تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي و بالمقومات والمقدرات التي تمتلكها الصين التي جعلت منها لاعباً استراتيجياً له وزنه في ميزان القوى العالمي بالإضافة الى وجود علاقة قوية و طردية بين الصادرات الصينية والناتج المحلي الاجمالي الصيني .

الكلمات المفتاحية : التجربة الصينية ، الصادرات الصينية ، الناتج المحلي الاجمالي الصيني

* أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية - سورية
.Email: Roula.Kzee.Ismail@gmail.com
** مدرس - قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية
.Email: Duraed410@yahoo.com
***طالبة دراسات عليا (دكتوراه)- قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية - سورية
.Email: raniamehjazi79@gmail.com

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٧) العدد (٢) ٢٠٢٣
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (٧) No. (٢) ٢٠٢٣

An analytical study of the Chinese experience in export development

Dr.Roula Ismail*
Dr.Duraed Alissa**
Rania Mohjazi***

(Received 25/10/2022.Accepted 24/4/2023)

□ABSTRACT □

China's economy has grown remarkably and rapidly since 1978 when it launched the reform and opening strategy, and it is currently the second largest economy in the world and the largest exporter in it. China's expansion had a positive impact on global growth, which increased in both its size and scope.

The importance of the research comes through the study of the Chinese experience in the development of exports, which led China to occupy the first ranks in the world in the volume of foreign trade, and the study of the factors that made it a great power competing with major countries globally.

The aim of the research is to study the stages experienced by the economic reform process in China and the development of foreign trade and the Chinese trade balance, in addition to studying the impact of Chinese exports on the rate of Chinese economic growth.

The research reached several results, including that there were factors that contributed to the success of the Chinese experience, represented by the Chinese strategy, which took upon itself the achievement of the macroeconomic goals, and the components and capabilities possessed by China, which made it a strategic player that has weight in the global balance of power, in addition to the existence of a strong and direct relationship between Chinese exports and Chinese GDP.

Keywords: Chinese experience, Chinese exports, Chinese GDP

* Associate Professor.Department of Economics and planning, Faculty of Economics , Tishreen University , Latakia , Syria .Email: Roula.Kzee.Ismail@gmail.com
** Assistant Professor.Department of Economics and planning, Faculty of Economics , Tishreen University , Latakia , Syria .Email: Duraed410@yahoo.com
*** Postgraduate Sudent, .Department of Economics and planning, Faculty of Economics , Tishreen University , Latakia , Syria .Email: raniamehjazi79@gmail.com

مقدمة

كانت تعتبر الصين من الاقتصاديات النامية قبل عدة سنوات إلا أنها استطاعت بفضل الاصلاحات الاقتصادية أن ترتقي باقتصادها ليضاهي الاقتصاديات المتقدمة. فقد اتبعت نظاماً جديداً للتجارة الخارجية يعتمد على مزيج من الاقتصاد المخطط والانفتاح الاقتصادي ما يزيد من مرونة التجارة الخارجية و يتماشى مع نصوص اتفاقية الجات ، حيث كان مفتاح تنمية الصادرات الصينية هو بناء استراتيجية للتنمية من خلال التوجه التصديري . لذلك كان لا بد من دراسة التجربة الصينية في تنمية الصادرات لما لها من أهمية في عملية التنمية وزيادة القدرة التنافسية العالمية.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث من خلال دراسة التجربة الصينية في تنمية الصادرات التي قادت الصين لتبوء المراتب الأولى عالمياً من خلال حجم التجارة الخارجية ، و دراسة العوامل التي جعلتها قوة عظمى تنافس الدول الكبرى عالمياً الأمر الذي أدى إلى تغير في اتجاهات التجارة العالمية .

أهداف البحث

١- دراسة المراحل التي مرت بها عملية الاصلاح الاقتصادي في الصين.

٢-دراسة تطور التجارة الخارجية والميزان التجاري الصيني.

٣- دراسة أثر الصادرات الصينية على معدل النمو الاقتصادي الصيني.

مشكلة البحث

يعتبر النموذج الصيني في مجال تنمية الصادرات من التجارب الرائدة في الاقتصاد الدولي ، حيث كانت تجربة ناجحة شهدت الصين من خلالها نمواً كبيراً في مؤشراتها الاقتصادية . وهنا يظهر التساؤل التالي : ما هو أثر التجربة الصينية في تنمية الصادرات على معدل النمو الاقتصادي فيها؟

فرضية البحث

يوجد علاقة بين الصادرات الصينية والناتج المحلي الإجمالي الصيني.

متغيرات البحث

المتغير المستقل : الصادرات الصينية ، المتغير التابع : الناتج المحلي الإجمالي الصيني.

حدود البحث

الحدود الزمانية : من عام ١٩٧٩ حتى عام ٢٠٢٠ ، الحدود المكانية : الصين.

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة المراحل التي مرت بها عملية الاصلاح الاقتصادي في الصين ودراسة التجربة الصينية في تنمية الصادرات ، بالإضافة إلى العوامل التي ساعدت على زيادة معدل النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية لها ، كذلك تحليل أثر الصادرات الصينية على معدل النمو الاقتصادي الصيني وذلك بالاستناد على مجموعة من البيانات المنشورة في تقارير البنك الدولي. ولدراسة العلاقة بين الصادرات الصينية والناتج المحلي الاجمالي الصيني تم الاعتماد على برنامج الاكسل للحصول على النتائج وتحديد العلاقة بينها.

الجانب النظري

استندت تجربة النمو الصينية على حقائق أساسية تضمنت توسع الصين اقتصادياً بشكل سريع رافقها زيادة سريعة و ملحوظة في صادراتها بالإضافة إلى التدفق الهائل والمتنامي للاستثمارات الأجنبية المباشرة . اعتمدت الصين في عمليات الاصلاح الاقتصادي والانفتاح على العالم من عام ١٩٧٨ في عهد الرئيس الصيني دنغ شياو بنغ على قوانين السوق ورفع شعار الخيار الجديد لبناء قاعدة اقتصادية وعلمية وتكنولوجية بهدف تمكين الصين من خوض تجربتها في المنافسة في السوق العالمية .

إن خطة الاصلاح في الصين اعتمدت عمليات تحديث في ٤ مجالات حيث رفعت الصين ٤ شعارات : هي تحديث الزراعة ، تحديث الصناعة ، تحديث العلوم في التقنيات والتكنولوجيا ، تحديث القوات المسلحة والقدرات العسكرية . وكانت غاية هذه الاصلاحات تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة والرخاء للصينين (عياد ، ٢٠٠٧).

وعرفت مرحلتين رئيسيتين :الأولى في الريف بدءاً من عام ١٩٧٨ إلى ١٩٨٤ لتنتقل بعد ذلك إلى المرحلة الثانية في المدن حيث ركزت الإصلاحات الاقتصادية فيها على تطوير القطاع الصناعي و على إدارة المشاريع الصناعية وتقليص دور القطاع العام وتعزيز نظام الحوافز وآليات السوق وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والمشاريع الخاصة وإدخال التكنولوجيا الحديثة والاهتمام بالبحث العلمي.(بن سانية، ٢٠١٣)

أولاً: التجربة الصينية في تنمية الصادرات

شهدت التجارة الخارجية الصينية تطوراً سريعاً في الفترة السابقة منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩ وارتفعت نسبة وارداتها و صادراتها في اجمالي الرقم العالمي باستمرار فكانت النسبة ٠.٩% عام ١٩٥٠ ، ووصلت إلى أكثر من ٨% عام ٢٠٠٨ . حيث حققت الصين انعطافاً تاريخياً عظمياً يتمثل في تحويل اقتصادها من الاقتصاد المغلق ونصف المغلق إلى المفتوح من كل الأبعاد وهذا ما ساعد على بناء النسيج الاقتصادي الجديد وتعظيم حصة الصين في السوق الدولية .(بن عطا الله، ٢٠١٢)

خلال الفترة (١٩٤٩-١٩٧٨) كانت معظم تجارة الصين الخارجية تركز على التجارة التبادلية بين الصين والاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية في شرق أوربا عن طريق توقيع اتفاقيات بين حكومتين وتبادل السلع بين البلدين ، في حين اقتصرت التجارة الخارجية مع بعض الدول الغربية والدول النامية على صفقات فورية . أما بعد تنفيذ سياسة الاصلاح والانفتاح عام ١٩٧٨ اتخذت الصين أساليب تجارية متنوعة على أساس تطوير التجارة العادية ومن بين كافة الأساليب التجارية الجديدة كانت تجارة المعالجة أكثرها بروزاً، وهي التي تتم فيها معالجة المواد الخام المستوردة وتصنيعها في البلاد ويتم تصدير المنتجات النهائية . ففي عام ١٩٨١ احتل حجم تجارة المعالجة ٦٪ من إجمالي حجم واردات وصادرات الصين ، واحتلت التجارة العادية ٩٣.٥% .وفي عام ٢٠٠٨ احتل حجم تجارة المعالجة ٤١.١ % من اجمالي حجم واردات وصادرات الصين وأصحبت أهم أسلوب للتجارة الخارجية(arabic.news ,2015). فقد سمحت تجارة المعالجة للصين بالاستفادة من ميزتها النسبية في العمالة الماهرة الوفيرة والرخيصة . تدريجياً ، تم إنشاء حلقة تغذية مرتدة من استيراد المنتجات الوسيطة إلى المعالجة ومن ثم إلى الصادرات. مع كل جولة ، كانت الشركات الصينية قادرة على تجميع المزيد من الاحتياطيات. وتمكنت هذه الزيادة في النقد الأجنبي بدورها من استيراد مزيد من المنتجات الوسيطة للمعالجة والتصدير.(يونغ دينغ ، ٢٠٢٠)

١_مراحل اصلاح التجارة الخارجية الصينية

- اصلاح التجارة الخارجية في الصين ما بين ١٩٧٨- ١٩٨٣

بدأت مسيرة الإصلاحات عام ١٩٧٨ بدور قوي للدولة في تخطيط التجارة الخارجية (التخطيط المركزي) وتوفير الموارد اللازمة بالاستيراد وكل ما تستلزمه أنشطة التجارة الخارجية ، إذ كانت محتكرة على ١٢ شركة فقط والتي كانت مهمتها تطبيق الخطة المركزية للدولة ، فكل ايرادات التصدير كانت تحول إلى المصرف المركزي بسعر الصرف الرسمي . في حين كانت الدولة تضع خطة للواردات من خلال تحديد الأنواع المراد استيرادها من الغذاء والمواد الأولية الخام والسلع الوسيطة لسد فجوة الطلب المحلية ولم تترك الحرية للشركات في تحديد السلع المراد تصديرها واستيرادها(لوموان ، ٢٠١٠).

- اصلاح التجارة الخارجية في الصين ما بين ١٩٨٤-١٩٨٧

انتهجت الحكومة من أجل تحرير التجارة الخارجية ٣ خطوات هي :

* اتباع نظام موجه نحو السوق وتنويع التجارة الخارجية.

* بدأت الحكومة تطبيق لامركزية نظام سعر الصرف وتوفير النقد الأجنبي اللازم للاستيراد.

* ازالة احتكار شركات التجارة الخارجية التابعة للحكومة وخاصة الشركات المتعلقة بالتصدير ليصبح نظام التجارة الخارجية لا مركزي والسماح للفروع أن تكون مستقلة في ملكيتها(موسي، ٢٠١٨).

- اصلاح التجارة الخارجية في الصين ما بين ١٩٨٨-١٩٩١

تم استحداث سلسلة من السياسات الاصلاحية التي نفذت عام ١٩٨٨ ، التي ساعدت في زيادة حجم الصادرات و زيادة دخول الشركات الناشطة في قطاع التجارة الخارجية . حيث تم إزالة خطط التصدير الالزامية ومنح اعانات التصدير من أجل تشجيع التصدير ، إلى جانب تخفيض الدعم للسلع المستوردة كتشجيع غير مباشر للصادرات (لوموان ، ٢٠١٠) .

- اصلاح التجارة الخارجية في الصين من ١٩٩٢ وما بعدها

وحدت الحكومة الصينية سعر صرف عملتها مما أدى إلى انخفاض سعر الصرف الرسمي إلى ٥٠% ، كما تم إلغاء نظام الحصص وخفض الرسوم الجمركية والقيود المفروضة على الواردات إلغاء الخطة الالزامية للاستيراد ، في حين أدى اصلاح نظام الصرف والتغيرات في السياسة الضريبية إلى ارتفاع قوي في حجم الصادرات. وبعد أن أصبحت الصين عام ٢٠٠١ العضو ١٣٤ في منظمة التجارة العالمية عملت على توسيع انفتاحها في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات وتسريع التجارة والاستثمار وتحرير الاقتصاد والحد من الحواجز التجارية والتدخل الإداري وترشيد مسؤوليات الحكومة في إدارة التجارة الخارجية (موسي، ٢٠١٨).

٢_آليات تنفيذ استراتيجية تنمية الصادرات الصينية

المحور الأساسي في آليات التنفيذ هو سياسة الاستهداف التي ابتكرتها الصين لتنمية صادراتها إذ إن مغزى هذه السياسة هو استهداف مناطق جغرافية معينة ورأس مال أجنبي وقطاعات سلعية معينة لتكون محور تنفيذ السياسات والاستراتيجيات بدلاً من استهداف كافة المناطق الجغرافية والقطاعات السلعية لسهولة التنفيذ وفعالية هذه الآليات.(amity Freund 2008,)

- الاستهداف الجغرافي (المناطق الخاصة)

حيث استهدفت الصين المناطق الجغرافية التي تتمتع بالقوانين والتشريعات الاقتصادية الأكثر انفتاحية عن قوانين البلد الأصلي منها المناطق الحرة ومناطق تجهيز الصادرات و المناطق الصناعية.والتي تمارس فيها الانشطة الاقتصادية مثل التصنيع والاستيراد والتصدير ، حيث كانت هذه المناطق نقطة ارتكاز للاستثمارات المحلية والأجنبية التي أتاحت للصين تنمية الروابط الاقتصادية مع السوق العالمي . أهم مميزات المناطق الخاصة في الصين هي : الاستقلالية الادارية في مجالات الاستثمار والتسعير والضرائب والعمالة بالإضافة إلى الحوافز المقدمة للمستثمرين وغير الموجودة في المقاطعات الصينية الأخرى (براوين، ٢٠١٥).

- الاستهداف السلعي

اتبعت الصين سياسة استهداف قطاعات محددة في الاقتصاد بالتوازي مع سياسة استهداف المناطق الجغرافية . يتم اختيار هذه القطاعات على المستوى المركزي ، حيث شملت منتجات الصناعة الخفيفة والمنسوجات والآلات والسلع الالكترونية (زرقين ، ٢٠١٤). من أهم أدوات هذه السياسة هي إقامة شبكات الانتاج للتصدير المباشر وزيادة الكفاءة الانتاجية للمصدرين من خلال ربط الشركات الكبرى العاملة في صناعة معينة بتقديم الدعم لها وتشجيعها على التطوير والابتكار واستيراد التكنولوجيا المتقدمة والتعاون الفني للمتخصصين في الاقتصاديات الدولية والتجارة لرفع المستوى التكنولوجي. كما تم إعفاء واردات السلع الوسيطة من الرسوم الجمركية إذا كانت مخصصة للإنتاج من أجل التصدير، مع توفير قروض لتمويل الصادرات في صورة العملة المحلية أو النقد الأجنبي، إلى جانب توسيع شبكات الجودة وضمان أعلى للكفاءة الانتاجية من خلال نظام التحديث المستمر . حيث الهدف الأساسي لهذه الشبكات هو التوسع في حجم وجودة منتجات المصانع داخل الشبكة (نجية، ٢٠١٢).

- استهداف رأس المال الأجنبي

ارتبطت ظاهرة النمو الاقتصادي في الصين بنمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة الصادرات السلعية ، ففي عام ١٩٧٨ اتخذت الحكومة الصينية قرار السماح بالاستثمار الأجنبي المباشر في عدد من المناطق الاقتصادية الخاصة وعملت على استخدام هذا الاستثمار كمبدأ استراتيجي ، حيث وصل إلى أكثر من ألف مليار دولار . وجهت الحكومة الصينية الاستثمارات الأجنبية إلى الصناعات ذات التكنولوجيا العالية والجديدة ، وفي عام ١٩٩٩ وافقت الحكومة الصينية على ٣١٥ ألف مشروع استثماري خارجي بقيمة تعاقدية ٦٠٠ مليار دولار ، ليصل عدد الشركات عابرة القارات المستثمرة في البلاد إلى أكثر من ٤٠٠ شركة ، جاءت بصورة خاصة من أمريكا واليابان ودول الاتحاد الأوربي ، وقد أسهمت هذه الشركات بالتوسع في مجالات الاستثمار والتجارة والأعمال المصرفية التي غدت بؤرة لاهتمام هؤلاء المستثمرين الأجانب حيث زادت نسبة صادرات شركات الاستثمار الأجنبي المباشر من الصادرات الصينية الاجمالية من ٤٧.٧٩% عام ٢٠٠٠ إلى ٥٨.٢% عام ٢٠٠٦ (رضوان ، ٢٠٠٩) ثم بلغت هذه النسبة ٥٤% عام ٢٠١٠ و ٤٨% عام ٢٠١٤. حيث وصلت الصين إلى مستوى عالي من المرونة في التسهيل أمام رجال الأعمال الأجانب من خلال وضع مبادئ وسياسات أساسية مرنة تدعم وتجذب المزيد من الاستثمارات و تشجيعها ، وأهمها : كسب العون الأجنبي كعامل مساعد مع المقدرة على تسديد الراسميل الأجنبية، والمثابرة في الاعتماد على الذات كعامل رئيسي واعتماد مبدأ المنفعة المتبادلة و ضمان حقوق ومصالح الطرفين الصيني والأجنبي إلى جانب استيراد التقنيات المتقدمة وتوسيع الصادرات بالعملة الصعبة وإعطاء معاملة

تفضيلية ممتازة للأجانب الذين يسهمون في مشروعات مشتركة وإعفاء مشروعات التقنية العالية من ضرائب الدخل.(الحاج ، ٢٠١٦)

٣_تطور التجارة الخارجية الصينية والميزان التجاري الصيني

احتل حجم صادرات الصين المركز ال ٢٧ في الترتيب العالمي عام ١٩٥٠ ، حيث تراوحت الواردات والصادرات في مستوى منخفض ، فبلغ اجمالي قيمة الواردات والصادرات ١.١٣٥ مليار دولار أمريكي ثم تحسنت لتبلغ ١٤.٨٠٤ مليار دولار عام ١٩٧٧ ، ثم تتابع تطور التجارة الخارجية بصورة سريعة بعد عام ١٩٧٨ لتبلغ ٢٠.٦ مليار دولار مما أسهم في ارتفاع مكانتها عام ١٩٨٠ . ومنذ انضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١ ، شهدت تجارة الصين الخارجية أحسن مراحل تطورها فازدادت واردات وصادرات الصين نسبة ٢٥.٩% سنوياً خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٨ وبالتالي ارتفع مركزها ارتفاعاً حاداً ليحتل المركز الثاني عام ٢٠٠٨ لتصبح الصين قاعدة انتاج مهمة للتصنيع في العالم (داي ، ٢٠١٨).

في عام ٢٠٠٩ أصحبت الصين أكبر بلد مصدر للسلع بعد ما تجاوزت ألمانيا كما أصبحت أكبر بلد من حيث اجمالي حجم التجارة الخارجية منذ عام ٢٠١٤ بعد ما تجاوزت الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنه يقلل بعض الاقتصاديين من قيمة تقدم الصين صناعياً وتجارياً استناداً إلى حجم القيمة المضافة للمكون المحلي الصيني في السلع التي تصدرها الصين ، حيث بلغ عام ٢٠١١ نحو ٦٧ دولار مقابل ٨٥ دولار للولايات المتحدة و ٧٤ دولار لألمانيا وفقاً لبيانات مبادرة قياس التجارة الدولية بحسب القيمة المضافة التي يديرها كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة التجارة العالمية (عوني ،٢٠١٧).

جدول (١) الصادرات والواردات الصينية العالمية

العام	الصادرات الصينية العالمية من السلع والخدمات مليار دولار	الواردات الصينية العالمية من السلع والخدمات مليار دولار	الميزان التجاري الصيني	مجمل التجارة الخارجية الصينية العالمية
1979	9.2	10.56	−1.36	19.76
1980	11.3	12.45	−1.15	23.75
1981	14.59	14.59	0	29.18
1982	22.6	17.79	4.81	40.39
1983	21.96	19.39	2.57	41.35
1984	24.76	24.71	0.05	49.47
1985	25.8	38.3	−12.5	64.1
1986	26.2	33.59	−7.39	59.79
1987	34.07	33.78	0.29	67.85
1988	44.92	48.98	−4.06	93.9
1989	41.19	46.12	−4.93	87.31
1990	49.13	38.46	10.67	87.59
1991	55.54	43.94	11.6	99.48
1992	66.85	61.85	5	128.7
1993	74.28	86.07	−11.79	160.35
1994	104.61	97.25	7.36	201.86
1995	131.86	119.9	11.96	251.76
1996	154.81	137.26	17.55	292.07
1997	187.45	144.62	42.83	332.07
1998	188.75	144.91	43.84	333.66
1999	198.7	168.06	30.64	366.76
2000	253.09	224.31	28.78	477.4
2001	272.06	243.97	28.09	516.03
2002	333	295.62	37.38	628.62
2003	447.96	412.14	35.82	860.1
2004	607.36	556.18	51.18	1163.54
2005	773.34	648.71	124.63	1422.05
2006	991.73	782.81	208.92	1774.54
2007	1260	950.02	309.98	2210.02
2008	1500	1150	350	2650
2009	1260	1040	220	2300
2010	1660	1430	230	3090
2011	2010	1820	190	3830
2012	2170	1920	250	4090
2013	2350	2120	230	4470
2014	2460	2240	220	4700

4360	360	2000	2360	2015
4140	260	1940	2200	2016
4630	210	2210	2420	2017
5210	110	2550	2660	2018
5120	160	2480	2640	2019
5080	360	2360	2720	2020

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي www,worldbank.org

نلاحظ من الجدول : أن الصادرات زادت من ٩.٢ عام ١٩٧٩ إلى ٢٢.٦ عام ١٩٨٢ لتنخفض عام ١٩٨٣ إلى٢١.٩٦ ثم زادت عام ١٩٨٤ لتصل إلى٢٤.٧٦ وتستمر بالزيادة حتى عام ١٩٨٨ لتصبح ٤٤.٩٢ ثم تنخفض عام ١٩٨٩ لتصل إلى ٤١.١٩، أما الواردات فقد زادت من ١٠.٥٦ عام ١٩٧٩ إلى ٣٨.٣ عام ١٩٨٥ ثم لتنخفض عام ١٩٨٦ إلى ٣٣.٥٩ لتعود للارتفاع عام ١٩٨٧ لتصبح ٣٣.٧٨ وتستمر بالزيادة حتى عام ١٩٨٨ لتصبح ٤٨.٩٨ ثم تنخفض عام ١٩٨٩ لتصل إلى ٤٦.١٢ وتستمر بالانخفاض عام ١٩٩٠ لتصل إلى ٣٨.٤٦. نلاحظ خلال هذه الفترة أن الميزان التجاري (الصادرات – الواردات) حقق عجز من عام ١٩٧٩ حتى عام ١٩٩٣ ما عدا تحقيق فائض في بعض السنوات وهي مرحلة الاصلاحات الاقتصادية و إنشاء الهياكل والبنى الاستراتيجية وما تحتاجه هذه الفترة من واردات سلع التجهيز وسلع ذات التقنية العالية .

ثم تعود الصادرات إلى الارتفاع في عام ١٩٩٠ لتصبح ٤٩.١٣ وتستمر بالزيادة حتى ١٥٠٠ عام ٢٠٠٨ وفي عام ٢٠٠٩ انخفضت حتى ١٢٦٠، أما الواردات فقد زادت من ٤٣.٩٤ عام ١٩٩١ حتى ١١٥٠ عام ٢٠٠٨ ثم انخفضت عام ٢٠٠٩ لتصبح ١٠٤٠ ويعود سبب التراجع إلى الازمة الآسيوية ونتائجها التي انعكست على دول الجوار وانخفاض طلب الشركاء التجاريين الآسيويين على الصادرات الصينية ، أما الميزان التجاري في هذه الفترة فقد حقق فائض بمقدار ٧.٣٦ عام ١٩٩٤ واستمر الفائض حتى ٢٠٢٠ ولكن بقيم مختلفة متذبذبة بين التقدم والتراجع حيث في عام ٢٠٠٩ انخفض الفائض بسبب الازمة المالية العالمية وتراجع الصادرات الصينية ولكن رغم تراجع صادراتها إلا ان هذا لم يمنعها من ان تصنف كأكبر مصدر في العالم ، ويعود ذلك إلى انتعاش الصادرات الصينية مقارنة بالواردات وذلك لعدة أسباب هي أن نمو الصادرات الصينية يعود لاستنادها في ذلك على سعر اليوان المنخفض (سياسة تخفيض قيمة العملة اليوان) وانخفاض أجور العمالة الصينية بالإضافة إلى تسعير الصادرات الصينية بما يتناسب مع القدرات الشرائية لجميع شرائح المستهلكين في الاسواق العالمية الأمر الذي اثبت نجاح سياسة تخفيض العملة .

تعود الصادرات للارتفاع عام ٢٠١٠ لتصبح ١٦٦٠ وتستمر بالزيادة حتى عام ٢٠١٤ لتصل إلى ٢٤٦٠ ثم تنخفض عام ٢٠١٥ لتصبح ٢٢٠٠ ، تعود الصادرات للارتفاع عام ٢٠١٧ لتصبح ٢٤٢٠ وتستمر بالزيادة ثم تنخفض عام ٢٠١٩ إلى٢٦٤٠ ثم ترتفع الى ٢٧٢٠ عام ٢٠٢٠ . أما بالنسبة للواردات فقد ارتفعت عام ٢٠١٠ لتصل إلى ١٤٣٠ واستمرت بالارتفاع حتى عام ٢٠١٤ لتبلغ ٢٢٤٠ ثم تنخفض عام ٢٠١٥ لتصبح ٢٠٠٠ وتستمر بالانخفاض عام ٢٠١٦ لتبلغ ١٩٤٠ ثم تزداد عام ٢٠١٧

لتصل إلى ٢٢١٠ وتستمر بالارتفاع عام ٢٠١٨ لتصل إلى ٢٥٥٠ ثم تنخفض حتى عام ٢٠٢٠ ليصبح ٢٣٦٠ .

أما بالنسبة للميزان التجاري نلاحظ انخفاض الفائض عام ٢٠١١ إلى ١٩٠ وذلك لنمو الواردات بنسبة أكبر من نمو الصادرات بسبب ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة ثم يعود للارتفاع مرة اخرى عام ٢٠١٢ ليصل إلى أكبر قيمة للفائض بحوالي ٣٦٠ عام ٢٠١٥ ، ويفسر ذلك النمو الضخم للصادرات هو اتباعها لسياسة تخفيض قيمة العملة الصينية اليوان مقابل الدولار الامريكي مما اكسب صادراتها ميزة تصديرية نافست جميع الدول الاخرى وهذا ما ساعد صادراتها على الانتعاش ، ليعود مجدداً التباطؤ والركود الاقتصادي للصين لينخفض الفائض مرة اخرى إلى٢٦٠ عام ٢٠١٦ ويعود ذلك إلى تراجع الصادرات الصينية وانكماشها بسبب تراجع الأسعار العالمية وانخفاض الطلب العالمي إضافة إلى الانهيار في أسعار النفط العالمية ومشتقاته لما لها من تداعيات على اقتصاديات العالم وخاصة الكبرى منها ، كذلك إن انكماش الواردات الصينية خلال نفس الفترة لعب دوراً مهماً في تباطؤ التجارة الصينية لأنه يعكس ضعف الطلب على الصعيد المحلي في الوقت الذي لا يزال فيه القطاع الصيني يشهد المزيد من التباطؤ مما انعكس بشكل سلبي على مستويات الطلب على السلع التي تشمل النفط الخام وحتى الحديد الخام. استمر الفائض بالانخفاض إلى عام ٢٠١٩ وذلك بسبب جائحة كورونا التي أثرت على الاقتصاد العالمي بشكل سلبي وكبير ليعود للارتفاع من جديد عام ٢٠٢٠ مع تحسن الوضع الاقتصادي العالمي .

إن الفائض في الميزان التجاري الصيني يعبر عن عملة صعبة تدخل إلى خزينة الدولة وبهذا تعتبر الدولة الاولى في العالم التي تمتلك أكبر احتياطي من العملة الصعبة ٣.٢ تريليون دولار، مما يعطي الدولة قوة ومكانة دولية خاصة فهو يقي من الهزات الاقتصادية العنيفة التي قد تعصف بالنظام الاقتصادي المحلي أو العالمي(موسي ،٢٠١٨). عرف الميزان التجاري الصيني فائضاً مطرداً بسبب ارتفاع حصيلة الصادرات الذي يرجع أساساً إلى ارتفاع حصة الصادرات الصناعية الاستخراجية والثقيلة والمعاد تصنيعها بالإضافة الى منتجات الصناعات الالكترونية كما عرفت الواردات ارتفاعاً غير مستقر وكانت أغلب الواردات عبارة عن مواد أولية مستوردة من الدول النامية لتلبية احتياجات التصنيع.

أما بالنسبة لمجمل التجارة الخارجية الصينية (الصادرات + الواردات) نلاحظ نموها بشكل مستمر ومطرد ما عدا السنوات ١٩٨٥– ٢٠٠٩–٢٠١٦–٢٠١٩حيث تراجعت قيمها وذلك بسبب الازمة المالية العالمية وحالة الركود التي اصابت الاقتصاد العالمي وأخيرا كورونا وما لحقها من اثار سلبية على الاقتصاد بشكل عام . حيث قفزت خلال العام ٢٠١٦ إلى المراتب الأولى في مجال التبادلات التجارية لتزيح بذلك الولايات المتحدة عن مركزها كأكبر قوة تجارية في العالم وذلك حين تم الإعلان عن بلوغ حجم مبادلاتها التجارية لأول مرة إلى ٤٠٠٠ مليار دولار . أما ترتيب أهم المتعاملين التجاريين مع الصين فان الدول الآسيوية وعلى رأسها هونغ كونغ واليابان ثم مجموعة آسيا وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان لتأتي في المرتبة الثانية دول أمريكا الشمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة أما في المرتبة الثالثة الدول الأوربية وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي ، كما أن الصين تحقق فائض في علاقاتها التجارية مع معظم دول العالم وعلى رأسها الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان. (بن سانية، ٢٠١٣).

ثانياً: الدراسة العملية للصادرات الصينية والناتج المحلي الاجمالي الصيني

أدى الانفتاح الصيني إلى تزايد روابطها مع باقي العالم وهو ما ينعكس في حصتها المتصاعدة من التجارة العالمية و الاسواق الدولية لسلع مختارة و التدفقات الرأسمالية و تنامي استخدام عملتها في الخارج إلا أنه رغم زيادة مساهمة الصين في الاقتصاد العالمي زيادة كبيرة إلا أنها تظل محدودة مقارنة بالولايات المتحدة الامريكية ومع ذلك تعتبر شريكاً تجارياً مهماً لبلدان كثيرة (ارورا ، فامفاكيديس، ٢٠١٠). إن واردات الصين من السلع الاولية ومدخلات الانتاج والمنتجات النهائية تزيد من صادرات البلدان الشريكة وإجمالي الناتج المحلي فيها بصورة مباشرة ، وإن زيادة حصة الصين من التجارة العالمية تلفت النظر في اسواق منتجات بعينها فالصين تمثل نحو عشر الطلب العالمي على السلع الاولية وأكثر من عشر الصادرات العالمية من السلع المصنعة متوسطة وعالية التكنولوجيا وقد اصبحت الصين مصدراً رئيسياً للالكترونيات ومنتجات تكنولوجيا المعلومات وهي أكبر مورد للولايات المتحدة من المنتجات الالكترونية الاستهلاكية مثل الحاسبات الآلية والهواتف المحمولة.(صندوق النقد الدولي ، ٢٠١٠)

جدول (٢) نسبة الصادرات الصينية من الصادرات العالمية

العام	الصادرات الصينية العالمية من السلع والخدمات مليار دولار	الصادرات العالمية من لسلع والخدمات مليار دولار	نسبة الصادرات الصينية من الصادرات العالمية
1979	9.2	1900	% 0.48
1980	11.3	2300	% 0.49
1981	14.59	2300	% 0.63
1982	22.6	2170	% 1.04
1983	21.96	2130	% 1.03
1984	24.76	2250	% 1.10
1985	25.8	2280	% 1.13
1986	26.2	2550	% 1.03
1987	34.07	3020	% 1.13
1988	44.92	3470	% 1.29
1989	41.19	3750	% 1.10
1990	49.13	4300	% 1.14
1991	55.54	4480	% 1.24
1992	66.85	5060	% 1.32
1993	74.28	4910	% 1.51
1994	104.61	5430	% 1.93
1995	131.86	6420	% 2.05
1996	154.81	6720	% 2.30
1997	187.45	6980	% 2.69
1998	188.75	6900	% 2.74
1999	198.7	7160	% 2.78
2000	253.09	7940	% 3.19
2001	272.06	7690	% 3.54

2002	333	8070	% 4.13
2003	447.96	9360	% 4.79
2004	607.36	11360	% 5.35
2005	773.34	12930	% 5.98
2006	991.73	14900	% 6.66
2007	1260	17330	% 7.27
2008	1500	19780	% 7.58
2009	1260	15950	% 7.89
2010	1660	19050	% 8.71
2011	2010	22530	% 8.92
2012	2170	22890	% 9.48
2013	2350	23500	% 10
2014	2460	23900	% 10.29
2015	2360	21320	% 11.07
2016	2200	20930	% 10.51
2017	2420	23050	% 10.50
2018	2660	25250	% 10.53
2019	2640	24820	% 10.64
2020	2720	22640	% 12.01

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي www,worldbank.org

نلاحظ من الجدول : أن هناك توافق تقريباً بين الصادرات الصينية والصادرات العالمية بحيث تتزامن الزيادة والنقصان في الصادرات العالمية مع الزيادة والنقصان في الصادرات الصينية في بعض السنوات وهذا ما اكدته نسبة الصادرات الصينية من الصادرات العالمية حيث نلاحظ زيادة هذه النسبة من عام ١٩٧٩ الى عام ٢٠٢٠ ما عدا بعض السنوات التي شهدت تراجعاً عالمياً .

تبنت الصين استراتيجية مفادها إعطاء الأولوية للصناعات الاستخراجية القائمة على التصدير وحققت الاغراق التجاري من خلال الاعتماد على التمييز السعري الذي حقق للصين ميزات مطلقة بفضل السلع منخفضة الثمن، إلا أن الصين تحولت خلال النصف الثاني من التسعينات إلى تصدير الصناعات عالية الثمن إلى أوروبا و أمريكا وازدادت حصة الصادرات الصينية إلى آسيا على حساب دول الجوار التي يعتمد نموها أيضاً على التصدير، ومنه أصبحت الصين هي المنافس الوحيد للدول الصاعدة . فمنذ عام ٢٠١٠ أصبحت الصين أكبر مصدر للسلع التجارية وثاني أكبر مستورد لها، كما أنها خامس أكبر مصدر وثالث أكبر مستورد للخدمات التجارية(موسي، ٢٠١٨). نلاحظ أن الصين تبنت استراتيجية فعالة في تنمية صادراتها اعتمدت فيها على جملة من الخطوات ، فبدأت بتوفير الموارد للتصنيع قصد التصدير ثم تنويع التجارة وتطبيق سعر صرف منخفض مما جعل صادراتها منخفضة الثمن بالمقارنة مع صادرات البلدان الأخرى، وهذا ما جعل الصين تحتل مركز الصدارة في الاقتصاد العالمي، فهي تشهد مرحلة من الازدهار الاقتصادي والاجتماعي كما حققت نجاحات على مستوى الإنتاج منخفض التكلفة والإعفاءات الضريبية واليد العاملة منخفضة الأجر الامر الذي زاد الطلب العالمي على منتجاتها.

جدول (٣) نسبة الناتج المحلي الاجمالي الصيني من الناتج المحلي الاجمالي العالمي

العام	الناتج المحلي الاجمالي الصيني مليار دولار	الناتج المحلي الاجمالي العالمي مليار دولار	نسبة الناتج المحلي الاجمالي الصيني من الناتج المحلي الاجمالي العالمي
1979	178.28	10030	% 1.78
1980	191.15	11300	% 1.69
1981	195.87	11700	% 1.67
1982	205.09	11580	% 1.77
1983	230.69	11810	% 1.95
1984	259.95	12250	% 2.12
1985	309.49	12880	% 2.40
1986	300.76	15210	% 1.98
1987	272.97	17310	% 1.58
1988	312.35	19360	% 1.61
1989	347.77	20210	% 1.72
1990	360.86	22760	% 1.59
1991	383.37	23930	% 1.60
1992	426.92	25440	% 1.68
1993	444.73	25860	% 1.72
1994	564.33	27770	% 2.03
1995	734.55	30880	% 2.38
1996	863.75	31570	% 2.74
1997	961.6	31460	% 3.06
1998	1030	31400	% 3.28
1999	1090	32580	% 3.35
2000	1210	33650	% 3.60
2001	1340	33450	% 4.01
2002	1470	34730	% 4.23
2003	1660	38950	% 4.26
2004	1960	43880	% 4.47
2005	2290	47530	% 4.82
2006	2750	51520	% 5.34
2007	3550	58060	% 6.11

2008	4590	63710	% 7.20
2009	5100	60440	% 8.44
2010	6090	66160	% 9.20
2011	7550	73480	% 10.27
2012	8530	75170	% 11.35
2013	9570	77330	% 12.38
2014	10480	79470	% 13.19
2015	11060	75230	% 14.70
2016	11230	76420	% 14.70
2017	12310	81330	% 15.14
2018	13890	86340	% 16.09
2019	14280	87610	% 16.30
2020	14720	84700	% 17.38

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي www,worldbank.org

نلاحظ ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي الصيني من عام ١٩٧٩ عندما تم تفكيك الجمعيات الزراعية والعودة إلى نظام الاستغلال العائلي للأراضي وبداية سياسة الانفتاح على العالم التي جذبت الاستثمارات الاجنبية إلى الصين وبداية تطوير المؤسسات الانتاجية الحكومية وزيادة التجارة الخارجية إلا انه تباطأ في عام ١٩٨٦ و ١٩٨٧ بسبب تجميد الحكومة الاصلاحات لأجل مواجهة ارتفاع معدلات التضخم وفرض الرقابة على الأسعار ، إلا أنه عاود الارتفاع عام ١٩٨٨ بعد تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة إلى المناطق الساحلية وبدء موجة الاستثمارات الحكومية في شنغهاي ، ترافق ذلك بارتفاع التجارة الخارجية مما حسن نمو الناتج المحلي الاجمالي (ريحان ، ٢٠١٣). يعد الناتج المحلي الاجمال الصيني الثاني في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية ومع معدلات النمو الكبيرة يتوقع الاقتصاديون أنه بحدود عام ٢٠٢٧ سيتجاوز الناتج المحلي الصيني منافسه الامريكي فنسبة نموه هي الأعلى في العالم حيث تحسنت الاحوال المعيشية لأعداد اكبر في فترة زمنية اقصر ، كما أن مساهمة الاقتصاد الصيني في الناتج المحلي العالمي كانت تعد الأولى في العالم فقد حققت في عام ٢٠٠٧ أعلى نسبة حيث بلغت ١٤ % إلا انها بدأت بالتراجع بسبب الازمة المالية العالمية (اوجانة ، ٢٠١٧) .

كذلك نلاحظ من الجدول أن هناك توافقاً تقريباً بين الناتج المحلي الاجمالي الصيني والناتج المحلي الاجمالي العالمي وهذا ما أكدته نسبة الناتج المحلي الاجمالي الصيني إلى الناتج المحلي الاجمالي العالمي حيث نلاحظ زيادة هذه النسبة من عام ١٩٧٩ إلى عام ٢٠٢٠ ما عدا بعض السنوات التي شهدت تراجعاً عالمياً بسبب الازمة العالمية .

دراسة العلاقة بين الصادرات الصينية العالمية والناتج المحلي الاجمالي الصيني

جدول(٤) نسبة الصادرات الصينية العالمية من الناتج المحلي الاجمالي الصيني

العام	الصادرات الصينية العالمية من السلع والخدمات مليار دولار	الناتج المحلي الاجمالي الصيني مليار دولار	نسبة الصادرات الصينية من النتاج المحلي الاجمالي الصيني
1979	9.2	178.28	% 5.16
1980	11.3	191.15	% 5.91
1981	14.59	195.87	% 7.45
1982	22.6	205.09	% 11.02
1983	21.96	230.69	% 9.52
1984	24.76	259.95	% 9.52
1985	25.8	309.49	% 8.34
1986	26.2	300.76	% 8.71
1987	34.07	272.97	% 12.48
1988	44.92	312.35	% 14.38
1989	41.19	347.77	% 11.84
1990	49.13	360.86	% 13.61
1991	55.54	383.37	% 14.49
1992	66.85	426.92	% 15.66
1993	74.28	444.73	% 16.70
1994	104.61	564.33	% 18.54
1995	131.86	734.55	% 17.95
1996	154.81	863.75	% 17.92
1997	187.45	961.6	% 19.49
1998	188.75	1030	% 18.33
1999	198.7	1090	% 18.23
2000	253.09	1210	% 20.92
2001	272.06	1340	% 20.30
2002	333	1470	% 22.65
2003	447.96	1660	% 26.99
2004	607.36	1960	% 30.99
2005	773.34	2290	% 33.77
2006	991.73	2750	% 36.06
2007	1260	3550	% 35.49
2008	1500	4590	% 32.68
2009	1260	5100	% 24.71
2010	1660	6090	% 27.26
2011	2010	7550	% 26.62
2012	2170	8530	% 25.44
2013	2350	9570	% 24.56

2014	2460	10480	% 23.47
2015	2360	11060	% 21.34
2016	2200	11230	% 19.59
2017	2420	12310	% 19.66
2018	2660	13890	% 19.15
2019	2640	14280	% 18.49
2020	2720	14720	% 18.48
الوسط الحسابي	829.455	3697.487619	
الانحراف المعياري	986.5444523	4680.675614	معامل الارتباط بيرسون
التباين	973269.9564	21908724.2	0.977008708
	الثابت	الميل	مربع معامل الارتباط بيرسون
	-147.3955644	4.635433126	0.954546016

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي www,worldbank.org

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة مشاركة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي للصين كانت تتزايد باستمرار حتى عام ٢٠٠٦ وتعتبر هذه النسبة هي الأعلى خلال الفترة المدروسة، و ذلك بسبب الارتفاع الهائل لحجم الصادرات الصينية لإتباع الحكومة الصينية استراتيجية محكمة في تنمية صادراتها، وبدأت القيمة في التناقص حتى عام ٢٠٢٠ وهذا بسبب أولاً الأزمة العالمية لعام ٢٠٠٨ التي تأثرت بها جميع الاقتصاديات ومنها الصين وثانياً تناقص الطلب العالمي على الصادرات الصينية، والحرب التجارية الأمريكية الصينية ومن ثم جائحة كورورنا .

كما نلاحظ مما سبق ان معامل الارتباط الخطي بيرسون R=0.977008708 وهي قيمة موجبة دلالة على العلاقة الطردية بين الصادرات الصينية وبين الناتج المحلي الاجمالي الصيني وهي قريبة من الواحد الصحيح مما يدل على أن هذه العلاقة قوية ومتينة حيث إن زيادة الصادرات الصينية سوف تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الصيني بمعدل أكبر. لتكون معادلة الارتباط الخطي من الشكل Y=-147.3955644 +4.635433126 X

الشكل (١) الصادرات الصينية والناتج المحلي الاجمالي الصيني

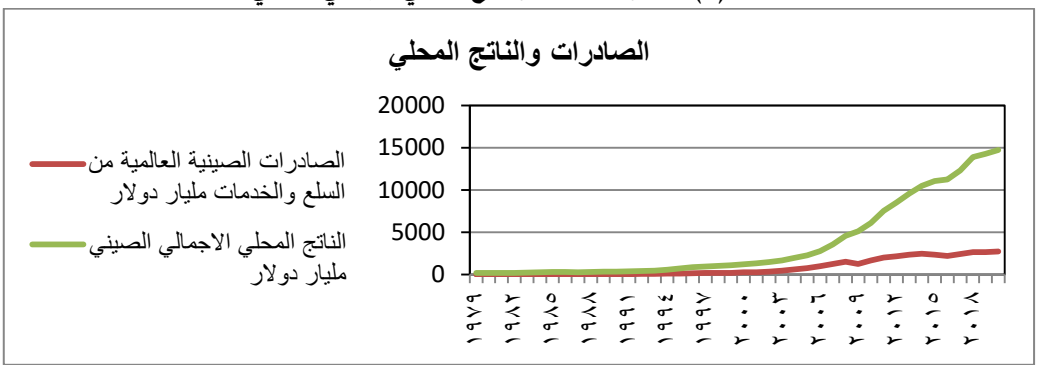

نلاحظ من الشكل السابق مدى توافق تزايد الصادرات الصينية العالمية من السلع والخدمات مع تزايد الناتج المحلي الاجمالي الصيني حيث مع تزايد الصادرات بدأ الناتج المحلي الاجمالي بالتزايد ليستمر ذلك حتى نهاية الفترة المدروسة . لا شك أن النمو الاقتصادي الكبير للصين قد جاء بشكل كبير مدفوعاً بالصادرات الضخمة

للصين والتي أدت إلى فوائض كبيرة في الحساب الجاري بشكل خاص و ميزان المدفوعات بشكل عام ، ويكمن السبب الرئيسي في تفوق الصين في مطلع القرن الجديد هي زيادة نسب وقيم الصادرات.

وقد نجحت الصين في رفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد بأكثر من ٤٠ ضعفا من ١٥٥ دولاراً للفرد عام ١٩٧٨ إلى نحو ٦٤٠٠ دولاراً عام ٢٠١٥ ، حيث قامت الصين بتخفيض مستويات الفقر والارتقاء باقتصادها بفضل تحولها إلى مركز تصنيع للعالم ، متخصصة بتجميع المنتجات محلياً بالاعتماد على اليد العاملة الوطنية وتصدير السلع الرخيصة لجميع الدول، و هذا ما رفع من نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات. وقد لعب قطاع التجارة الخارجية دوراً هاماً في دعم نمو الاقتصاد الصيني وخلق الوظائف ، حيث ساهمت شركات القطاع الخاص بنحو ٧٥% من إجمالي الناتج المحلي الصيني بين ٢٠١٠ و ٢٠١٢ و ٩٠% من الصادرات، و كذلك أدت زيادة الصادرات إلى زيادة إنتاج و استهلاك الطاقة في الصين(موسي، ٢٠١٨). وبالتالي نلاحظ أن الصادرات قامت بدور مهم في زيادة القوة الاقتصادية للصين و بلوغها مكانة هامة في الاقتصاد العالمي و منه تحقيق الريادة الاقتصادية حيث أن استراتيجية تطوير الصادرات التي تبنتها الصين حققت لها عوائد كثيرة جعلت لها تأثير واضح على الساحة العالمية. وهذه التجربة جعلت العديد من الدول تتمنى أن تحقق ما حققته الصين، فباستطاعة كل دولة تحقيق ذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة و التفكير المسبق والتخطيط المحكم.

ثالثاً: العوامل التي ساعدت الصين في تصدر المراتب العليا في التجارة العالمية وزيادة قدرتها التنافسية

ولقد بينت دراسة مسيرة انطلاق الاقتصاد الصيني أن هناك جملة من العوامل التي لعبت دوراً فعالاً في هذا

الانطلاق الباهر، منها عوامل ذات بعد داخلي، وعوامل ذات بعد خارجي .

العوامل الداخلية التي تتعلق ببيئة الانطلاق المادية والفكرية ، كالمنهج، وتصور دور الدولة، والقيم، والاستقرار

السياسي والاقتصادي، والإرادة السياسية ,ومنها ما يعود إلى هيكل الإنتاج وبنية القيمة المضافة في الاقتصاد ، ومنها ما يعود إلى عنصر التمويل , ومنها ما يعود إلى العنصرالبشري في إطار ما يعرف بالتنمية البشرية .

أما العوامل الخارجية أهمها الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفتاح التجاري، نقل التكنولوجيا، ثم المساعدات الخارجية للتنمية كعامل مساعد(بن سانية،٢٠١٣).

نمت التجارة الخارجية في الصين بشكل سريع وملحوظ لتشمل تقريباً كل بلدان العالم لاسيما الصادرات التي شهدت نمواً مطرداً زاد من قدرتها التنافسية مستندة إلى عدة عوامل هي:

- الاصلاحات الاقتصادية التي تمت في الصين و إلغاء الدولة احتكار التجارة الخارجية.
- سعر صرف العملة المنخفض.
- انخفاض أجور العمال الصينية.
- تسعير الصادرات الصينية بما تناسب مع القدرات الشرائية لجميع شرائح المستهلكين في الأسواق العالمية.

- القدرة التنافسية للمصنوعات الصينية فضلا عن تنوعها.
- توافر موانئ كبرى وأسطول تجاري ضخم عدا عن عقد اتفاقيات تجارية مع مختلف دول العالم.
- وجود مدن تجارية تشكل بأسواقها فرصاً للاستثمار والتبضع.
- تدفق الاستثمارات الأجنبية على الصين مقابل تزايد الاستثمارات الصينية في الخارج.
- انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية.
- تصدرها المراتب الأولى في صناعة الطاقة والصلب والفحم وصناعة المعلومات الالكترونية(زرقين، ٢٠١٤).

كل هذه العوامل ساهمت بتعاظم قوة ومركز التجارة الخارجية الصينية فهي تعد أكبر مصدر عالمي ومعظم صادراتها عبارة عن مواد مصنعة، كما تحتل المرتبة الثانية كأكبر مورد عالمي وارداتها الضخمة عبارة عن المواد الخام الضرورية لعملياتها الصناعية من أجل رفع مستوى التنمية وزيادة النمو الاقتصادي.

النتائج

١- إن من أسباب نجاح التجربة الصينية هي الاستراتيجية الصينية التي أخذت عل عاتقها تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي ضمن سياق الخطة الخمسية وعملت من عصر الانفتاح على تحقيق أهدافها ببطء وخطى ثابتة والتزمت بمسارها حتى يومنا هذا حيث عملت على جعل الاستقرار على رأس أولوياتها بعد ما عانت من الكثير من الفوضى والاضطرابات مما جعلها مستعدة لتحمل أي مشكلة مستقبلية تؤثر سلباً على نموها والذي ساعدها على ذلك توفر سبل التنفيذ من خلال آليات وديناميكية معينة حيث كانت الاصلاحات التي نفذتها في مجال المشاريع والأسواق المالية في غاية الاهمية كذلك تطور الخدمات وخاصة في الصناعات الضخمة القائمة على المعاملات والتوزيع والنقل الداخلي مما زاد من كفاءة استخدام الموارد وحماية البيئة . كلك قطعت الصين شوطاً كبيراً في بناء رأس المال البشري مما جعلها تخطو نحو اقتصاد المعرفة حيث احتلت المرتبة الثالثة بعد اليابان والولايات من مجموع الحصول على براءات اختراع وبالتركيز على خلق فرص العمل وزيادة الأجور امكن العمل على زيادة القدرة الشرائية للمستهلكين وزيادة الادخار الذي ساعد في تمويل الضرورات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية وتعزيز الاحتياطي من النقد الاجنبي التي حمت الصين من الصدمات الخارجية بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر فالصين تمتلك قاعدة انتاجية قوية مكنتها من الاستفادة من هذه الاستثمارات التي توفر القدرة على الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة والأنظمة الادارية المتطورة وهو ما شكل حافزاً للتنمية الاقتصادية حيث أصبحت ثاني أكبر مستقبل للاستثمارات في العالم بعد أمريكا .

٢- ان الصين تمتلك عدة مقومات وقدرات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية تؤهلها لامتلاك مكانة كبرى في سلم القوة العالمي حيث حققت الصين خطوات عملاقة في مجال النهوض الاقتصادي من نهاية السبعينات إلى اليوم النظام الاقتصادي الذي تبنته اثبت فعاليته وأعطى دفعة قوية لتطوير الاقتصاد الصيني فقد استطاعت من ما تمتلكه من قدرات وإمكانيات بأن تعيد تشكيل خياراتها الاستراتيجية وتطورت بذلك عضويتها في العديد من المنظمات والهيئات الدولية حتى صارت لاعباً استراتيجيا له وزنه في ميزان القوى العالمي ومع أن صعود الصين كان سلمياً إلا أنه يزعج بعض الاطراف الدولية خاصة التي ترى فيه تهديداً لمصالحها الاستراتيجية ولهيمنتها ولنفوذها في العالم وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية .

٣- إن توسع الصين كان له أثر ايجابي على النمو الاقتصادي العالمي الذي زاد على مر الزمن في حجمه ومداه على حد سواء حيث إن انفتاح الصين أدى إلى تزايد روابطها مع باقي العالم وهو ما ينعكس في حصتها المتصاعدة من التجارة العالمية والأسواق الدولية

٤- توصلت الدراسة العملية إلى أن هناك علاقة طردية وقوية بين الصادرات الصينية والناتج المحلي الاجمالي الصيني . وهذا ما اكدته البيانات والأرقام خلال فترة الدراسة حيث كان هناك أولاً توافق بين الصادرات الصينية والصادرات العالمية وزيادة نسبة الصادرات الصينية من الصادرات العالمية (الجدول ٢) ،وثانياً توافق بين الناتج المحلي الصيني والناتج المحلي العالمي وزيادة نسبة الناتج المحلي الصيني من الناتج المحلي الاجمالي العالمي (الجدول ٣) ، وثالثاً توافق بين الصادرات الصينية العالمية والناتج المحلي الاجمالي الصيني وزيادة نسبة مساهمة الصادرات الصينية في الناتج المحلي الاجمالي الصيني (الجدول ٤) وهذا ما يؤكد صحة الفرضية بأن هناك علاقة بين الصادرات الصينية والناتج المحلي الاجمالي الصيني.

التوصيات

١- كون الصين دولة تشهد مرحلة تحويل لنمط نموها الاقتصادي لديها العديد من المشكلات الهيكلية التي تحتاج إلى حلول من أجل تعميق الاصلاح على نحو شامل.

٢- إن النمو الاقتصادي لأي دولة يقوم على ثلاثة عوامل هي التصدير والاستثمار والاستهلاك لذلك يجب أن يكون هناك مشروعات استثمارية جديدة تحافظ على استقرار معدل النمو كذلك يجب الاهتمام بمسألة توظيف الصينين لزيادة متوسط دخل الفرد وزيادة الطلب لأن انخفاض معدل نمو الاستهلاك وانخفاض التصدير والاستثمار يؤدي إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي فيها .

٣- إن هدف زيادة الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط دخل الفرد يتطلب أن تحافظ الصين على معدل نمو اقتصادي بين المرتفع والمتوسط والذي يعتمد على نمو الطلب المحلي الذي يتضمن الاستثمار والاستهلاك وذلك من خلال الارتقاء بمستوى الصناعات لتحقيق نسبة عائد اقتصادي مرتفعة وكذلك الاستثمار في مجال المنشآت التحتية وتحسين البيئة الذي يحقق عائد اجتماعي مرتفع .

المراجع

- اوجانة ،عبد الرحمن(٢٠١٧). *الصعود الصيني في العالم المعاصر من خلال أهم المؤشرات والتقارير الدولية ١٩٩١-٢٠١٦* ، رسالة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة.

- اورورا ، فيفيك ; فامفاكيديس، اثاناسيوس. *تقدير نفوذ الصين* . مجلة التمويل والتنمية ، ٢٠١٠

-براوين ، شهرزاد(٢٠١٥). *النموذج الصيني في تنمية الصادرات دراسة تحليلية* . مجلة الحقيقة ، العدد ٣٦ .

- بن سانية ،عبد الرحمان (٢٠١٣). *الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية* ، رسالة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية في جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان .

- بن عطا الله ،عائشة (٢٠١٢). *دراسة تحليلية لوضعية الصادرات الصينية خلال عامي ٢٠٠١ - ٢٠٠٧* ، مجلة الباحث ، عدد١١ ، جامعة الأغواط ، الجزائر ، ص١٢٣.

– الحاج ، فارس محمد(٢٠١٦). مجلة صادرات ، العدد ١٤ ، www edpa.gov.sy

– داي ،سارة (٢٠١٨) .*أثر حرب العملات على اتجاه التجارة الدولية دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية والصين* ، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر .

– رضوان ،عبد الحميد (٢٠٠٩). *التجربة الصينية في تنمية الصادرات* ، الجزء الأول وزارة التجارة الخارجية ، الإمارات العربية المتحدة ، العدد ٢ ، صـ ٢٢

– ريحان، محمد عطية محمد (٢٠١٢). *التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية* ، رسالة ماجستير في كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ،جامعة الازهر، غزة .

–زرقين ، عبود(٢٠١٤) . *قراءات في التجربة التنموية الصينية أسرار النجاح ودروس مستفادة.* مجلة أبحاث ودراسات التنمية ، العدد ١.

– صندوق النقد الدولي (٢٠١٠) .*النمو الاقتصادي في الصين انتقال التداعيات عل المستو الدولي* ، ورقة عمل رقم ١٠/١٦٥

– عياد ، حنان(٢٠٠٧). *العلاقات الصينية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة المتغير في الموقف الامريكي من انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية* ، رسالة ماجستير ، جامعة بيرزيت .

– لوموان ، فرنسواز (٢٠١٧). *الاقتصاد الصيني* ، ترجمة صباح كعران ، الدار الدولية للنشر ، دمشق، ٢٠١٠ ، ص ٥٦.

–موسي ، سهام (٢٠١٨). *استراتيجيات تطوير الصادرات كمدخل للريادة الاقتصادية دراسة تحليلية للنموذج الصيني* . رسالة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر .

– نجية ، دلامي (٢٠١٢) .*دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الامريكية الصينية في ظل حرب العملات* ، رسالة ماجستير في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر .

– يونغدينغ ، يو (٢٠٢٠) .*استراتيجية الصين الجديدة للتنمية التداول المزدوج*. بروجيكت سنديكيت .

-Amity. M, Freund.C ,(2008).*The anatomy of chain's export growth policy* , research paper 4628, world Bank ,p 128

-www arabic.news2015

-www,worldbank.org